مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish. Co.

دور الوقف العلمي وأهميته في دعم البحث العلمي في العالم العربي.

Sustainable shipping and sustainable development challenges in developing countries _Justifications and effects_

د. موسى بن تغري*، جامعة المدية، الجزائر.
bentegri.moussa@yahoo.com

تاريخ التسليم:(2020/03/21)، تاريخ المراجعة:(2021/08/05)،تاريخ القبول:(2021/09/08)

ملخص :

قلة وانعدام مصادر تمويل البحث العلمي يؤثر سلباً على مستقبل العلم في الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم الإسلامي، والعالم العربي، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر جديدة للتمويل، وتكون فعالة إلى حد كبير لذا يحاول البحث إظهار دور الوقف في دعم البحث العلمي، من خلال إيضاح الآثار البارزة في هذا المجال عبر التجربة التاريخية الإسلامية و العربية قديما وحديثا، وتبيان النتائج الباهرة اليوم في الجامعات الغربية، التي استحوذت على المراكز الأولى في التصنيف العالمي في مجال الوقف العلمي وما يقدمه للبحث العلمي في العالم.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الوقف العلمي، البحث العلمي، الجامعات، العالم العربي والإسلامي.

Abstract :

The lack of sources of funding for scientific research negatively affects the future of science in universities and scientific research centers in the Islamic world, and the Arab world, which requires the search for new sources of funding, and be very effective so the research tries to show the role of waqf in supporting scientific research, by clarifying The outstanding effects in this field through the Islamic and Arab historical experience, old and new, and the remarkable results today in western universities, which have captured the first place in the world rankings in the field of scientific endowment and what it offers for scientific research in the worldconflicts.

Keywords : Endowment, Endowment, Scientific Research, Universities, Arab and Islamic world.

* المؤلف المراسل: د. موسى بن تغري ، الإيميل: bentegri.moussa@yahoo.com

مقدمة:

أدّى نظام الوقف العلمي دوراً بارزا في تاريخ الحضارة العربية والإسلامية، وأسهم في النهضة العلمية التي تركت بصماتها على الحضارة الغربية المعاصرة، فقد وظفت الحضارة الإسلامية الأوقاف في مجالات عديدة كان منها التعليم، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية كالكتاتيب والمدارس والحلقات العلمية في المساجد والمكتبات ودعم طلاب العلم والعلماء؛ ما دفع إلى الإثراء والشهود الحضاري الإسلامي في شتى العلوم والمعارف، ويمكن القول أن نظام الوقف الإسلامي نهض بالوظائف التي تقوم بها في وقتنا الحاضر وزارات التربية والتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية.

حيث أسهمت عملية وقف الكتب والمراجع العلمية إسهاما بارزا في نشر وترسيخ العديد من القيم الدينية والمعرفية، التي أثرت، بشكل إيجابي على العديد من مناحي الحياة الدينية والعلمية، وفي تحقيق النهضة العلمية الشاملة، وتعزيز التقدم المعرفي، وتهيئة الظروف الملائمة للإبداع الإنساني، ما يدفع إلى التأكيد على ضرورة إحيائها في الوقت الراهن، وإدراكا من الواقفين ما للوقف العلمي من أهمية ودور متميز في تعزيز التقدم المعرفي، والعمل على تحقيق التنمية الثقافية والعلمية، فقد اتجهوا إلى وقف الكتب ووقف المكتبات التي ملؤوها بالكتب في أصناف العلوم الإنسانية والتطبيقية، وفي ذلك يقول الأستاذ حسن عبد الغني أبو غدة "وقلَّ أن يجد المرء مدينة إسلامية ليس فيها مكتبة وقفية خاصة أو عامة، أما العواصم الإسلامية فقد كثُرت فيها دُور الكتب بشكل لا مثيل له في تاريخ العصور الوسطى، وتسابق الخلفاء والعلماء والأغنياء والأفراد العاديون من أهل الخير في وقف المكتبات والكتب، إما بصورة رسمية عامة، وإما بصورة فردية خاصة(منصوري، كمال، 2014، ص.383).

فكان هذا الوقف على المؤسسات الدينية والعلمية، من مساجد وزوايا ومدارس ومكتبات، ليستفيد منها طلاب العلم، والمدرسون، والناس عامة، ابتغاء مرضاة الله، فهي لا تباع ولا تورث، وقد تقتنى أو تستعار مع إرجاعها إلى موضعها عند الانتهاء منها ليبقى أصلها، وتستمر الاستفادة منها، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين استشاره في ما غنمه في خيبر: "احبس أصلها وسبل ثمرتها"، مستدلين على جواز وقفها بالحديث الشريف "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"(عبيد، 2018، ص. 85).

وأسهم الوقف الإسلامي قديما في التكفل بسد حاجات التعليم ونفقات البحث العلمي، حيث تكفلت الأوقاف في الحضارة الإسلامية بنفقات طلبة العلم والعلماء، وبفضلها أيضا أنشئت المكتبات الوقفية وتوفر الكتاب المنسوخ باليد للطالب وللأستاذ رغم ندرته وغلاء ثمنه، ثم أصبح وقف الكتب والمكتبات والوقف عليها تقليدا مستمرا من قبل الخلفاء والعلماء بل وعامة الناس، فما هي نماذج الوقف العلمي التي يمكن في وقتنا الحالي تفعيلها ليضطلع من جديد بدوره في إثراء المكتبات الجامعية في العالم العربي ؟. وللإجابة على الإشكال أعلاه، اعتمدنا في دراسة الموضوع على منهج تحليل المحتوى، مدعمين ذلك بأهم ما توصل إليه العالم العربي والغربي في هذا الشأن، كل ذلك من خلال اعتماد التقسيم التالي:

المبحث الأول: ماهية الوقف العلمي.

المبحث الثاني: أهمية الوقف العلمي ودوره في تطوير الجامعات.

المبحث الأول: ماهية الوقف العلمي

لا يكاد يخفى على أحد ما للوقف الإسلامي من أدوار حضارية كبرى في مجالات عدة ومختلفة، لا سيما ما يتعلق بالجوامع والزوايا وحتى الجامعات أو ما يتعلق بالمؤسسة العلمية المتمثلة في العناية بالمدارس والمعاهد العلمية والمكتبات ورعاية العلم وطلبته أو غيرها من المؤسسات الوقفية المختلفة التي تشمل أنواع احتياجات المجتمع الإسلامي، ونتيجة لذلك التقدير الإسلامي الكبير للوقف، فقد جاءت نتائجه وآثاره الخيرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى نفسه من المكانة والأهمية، التي كان لها الدور الفعّال في عملية التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي في مختلف العصور الإسلامية(عبيد، 2018، ص. 85).

ولمعرفة ماهية هذا الوقف سنقوم في (المطلب الأول) بتعرف هذا الوقف العلمي، أما (المطلب الثاني) فخصصناه للبعد المقاصدي للوقف العلمي، على أن يكون (المطلب الثالث) في البحث عن أسباب قلة تطبيقات الوقف العلمي في العالم العربي.

المطلب الأول: تعريف الوقف العلمي

اعتبر نظام الوقف من أهم الركائز التي يُعتمد عليها لنشر قيم التضامن والفضيلة في المجتمع، وقد كان له أثر فعال في ازدهار المجتمعات الإسلامية على مر العصور، والوقف أو الحبس نوع من الصدقات التي شرعها الإسلام وندب إليها، بل هو من أعظم أعمال البر، لاستمرار فائدته وانعكاسه الإيجابي على الفرد والمجتمع ؛ ففي الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»، والمقصود بالصدقة الجارية الوقف، لذلك فهو من أفضل القربات(الخويطر، 2017، ص.16).

ومعنى الوقف في الاصطلاح الشرعي هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة ؛ أي منع الشيء الموقوف من أن يباع أو يوهب أو يورث، والتسبيل معناه جعل منفعته واستعماله والانتفاع بهم فوتا في سبيل الله لفائدة الذين حبس عليهم من طرف المحبس ؛ وهو المعنى الذي جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين سأله عمر بن الخطاب بقوله : «إن المائة سهم التي بخيبر لم أصب مالا قط أعجب إلي منها، وقد أردت أن أتصدق بها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "احبس أصلها وسبل ثمرتها(عبد رب الرسول، 2005، ص. 75).

والأصل في جواز وقف أو حبس المنقول، ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا وتصديقا بوعده، كان شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة»، والحق أن الوقف يمكن أن يستوعب مجالات متعددة دينية كانت، أو علمية، أو تربوية، غير أنه غالبا ما يتبادر إلى الأذهان أن الوقف باعتباره صدقة جارية مرتبط فقط بالنفع المادي الذي يسد حاجة الفقراء

والمحتاجين والأيتام، ويتم إغفال مسألة وقف الكتب وكل ما يتعلق بتحصيل العلوم وغيرها من الأمور العلمية و الفقهية، والذي لا يقل أهمية عن وقف المنقولات، والمقصود بوقف الكتب حبسها على المكتبات والكليات ليستفيد منها طلاب العلم، والمدرسون، والناس عامة، ابتغاء مرضاة الله، فهي لا تباع ولا تورث، وقد تقتنى أو تستعار مع إرجاعها إلى موضعها عند الانتهاء منها ليبقى أصلها، وتستمر الاستفادة منها(عبد رب الرسول، 2005، ص. 76).

وهذا النوع متيسر لكثير من الناس أن يشارك في هذا النوع من الوقف نظراً لقلة كلفة الكتاب في هذا العصر، وسهولة الحصول عليه ونشره, هذا ويمكن أن يشجع الناس على هذا النوع من الوقف ببرامج توعوية تثقيفية في المدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وعبر المطويات والنشرات التعريفية بأهمية وقف الكتب لطلاب العلم والباحثين من خلال وسائل وطرق متنوعة؛ منها، شراء الواقف مجموعة من الكتب النافعة، ويقوم بوقفها ووضعها في المكتبات العامة ومكتبات الجامعات وغيرها، و يشترك من يرغب في الوقف اشتراكا شهريا أو سنويا لوقف الكتب الجديدة، أو أن يقوم مؤلف الكتاب بوقف نسخ معينة من كتبه للمكتبات العامة، أو أن يقوم المؤلف بوقف حقوق طبع الكتاب ونشره لمن أراد نشره مجان، فيكون بذلك قد وقف ما يملكه من حقوق معنوية للكتاب(مصطفى، 1982، ص.318).

فالوقف العلمي إذًا هو تحبيس مالك، مطلق التصرف، ماله المنتفع به، مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته، يصرف ريعه إلى جهة علمية؛ تقرباً إلى الله تعالى، والجهة العلمية قد تكون مدرسة، أو جمعية علمية، أو على الأئمة، والمدرسين، والحزَّابين وغيرهم بمسجد أو غيره، وهناك مجالات عديدة يتدخل فيها الوقف العلمي منها وقف الكتب على المساجد، وذلك بأن يقوم الواقف ببناء مكتبة وتزويدها بالكتب التي يحتاج إليها الباحثون في العلوم النافعة في شتى التخصصات، أو في التخصص الذي يحدده الواقف، أو يتم تزويدها بالوسائل التي تخدم الباحثين؛ مثل أجهزة الحاسب، وبرامجه، وشبكة المعلومات الإنترنت، وقواعد المعلومات، وبذلك يشارك الأفراد في وقف المكتبات كما كان ذلك معهوداً على مر التأريخ، (لعور ، 2017، ص. 53).

فبفضل نظام وقف الكتب تحولت المساجد إلى مراكز إشعاع علمي وحضاري، لتضطلع بأدوار متعددة تثقيفية وتربوية وتعليمية، ويتخرج منها فقهاء ومحدثون، وعلماء في الطب والهندسة وغيرها. ومن أبرز الكتب الوقفية القيمة التي كانت توقف كتاب صحيح البخاري و كتاب حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، وكتاب التفسير للثعلبي وكتاب رياض الصالحين للنووي، وكتاب إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، وغيرها من الكتب المتعددة والمتنوعة، وهي كلها كتب كانت محبسة ولم تقتصر الأوقاف على هذه المجالات بل شملت أيضا تغطيت جميع النفقات التي يتطلبها سيره تدريسها واستمراره، (قداوي، 2017، ص. 323).

كما شمل وقف الكتب باعتباره أهم وقف علمي على الزوايا باعتبارها مؤسسات دينية وتربوية وتعليمية فضل كبير في نشر العلم والمعرفة، فقد كانت مقصدا لكثير من طلاب العلم، وملجأ للمريدين الذين يسعون إلى الاستزادة من العلوم والمعارف، وامتد الوقف إلى وقف الكتب على المكتبات بالإضافة إلى اتجاه الأوقاف إلى مرافق المساجد، وتوقيف الأموال لتسيرها وتوفير مستلزماتها من كتب وغيرها، واتجهت اهتمامات أصاحب الوقف الغيورين على العلم والمقدرين للعلماء، إلى إنشاء المكتبات ودور العلم، ويوجد أيضا وقف الكتب على المدارس العلمية في شتى علوم الحياة، ومجمل القول، فإن عملية وقف الكتب قد أسهمت خلال التاريخ في نشر وترسيخ العديد من القيم الدينية والمعرفية التي أثرت بشكل إيجابي على العديد من مناحي الحياة الدينية والعلمية ، وهذا ما يدفع إلى ضرورة إحياء هذا النظام في وقتنا الرهن، ولن يتأتي ذلك إلا بتكاتف الجهود واتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها التحسيس بأهمية وقف الكتب في الحياة المعاصرة، (قداوي، 2017، ص. 327).

المطلب الثاني: البعد المقاصدي للوقف العلمي

النظر في الشريعة من مدخل مقاصدها لترتيب كلياتها وبيان ما يندرج تحتها من جزئيات شرط منهجي أساس في التجديد العلمي لقضايا واقع الأمة، لأن النظر المقاصدي ضابط توجيهي للحركة الاجتهادية، وعليه فإن مطلب الاجتهاد في الوقف المعاصر عموما والوقف العلمي خصوصا، وتجديد النظر في قضاياه يتوقف على إستلهام الرؤية المقاصدية، التي تفتح للاجتهاد آفاق البحث عن الوسائل المتنوعة في حفظ المقاصد في الزمان والمكان، وتمنحه معيار تمييز الضار من النافع، والحقيقي من المتوهم، وإلاّ كان اجتهادا بلا قبلة وسيراَ دون إتجاه، عند التحري عن مقاصد الوقف العلمي، ينبغي إحاطته بكليات الوقف العلمي، ويقصد بذلك البحث في مقاصد الواقف نفسه، ومن ثم جهة قصد الشارع، مع أن قصد الإثنين يصب في مجال واحد، إلا أن لكل منهما خصوصيته دون تقاطع، أو تضاد،(دلالي، وعماري ، 2016، ص. 37).

الفرع الأول: جهة قصد الواقف

لا شك أن عمل الواقف يحكمه قصدان أحدهما أصلي والثاني تبعي فيراد بالقصد الأصلي(بما لا حظ فيه للمكلف)، والتبعي(بما روعي فيه الحظ شرط أن يكون خادما للأصلي ومكملا له)، فقصد الواقف من إيقاف أمواله ابتغاء مرضاة الله ودوام الحصول على الأجر حتى بعد الممات مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم :إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة :صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له فالقصد الأصلي هنا متوقف على الإخلاص لله دون سواه، ولا حظ للنفس فيه، وينسجم ذلك مع ما يصطلح عليه بالوقف الخيري العلمي الذي يقصد به المصلحة عامة كانت أو خاصة دون أي فائدة ذاتية للواقف من وراء ذلك الوقف، (محارب، 2011، ص.25).

فإذا أتضح من نص الحديث أن الوقف العلمي ثالث ثلاثة مما يحقق مقصد إعمار آخرة الواقف، غير أنه عند ترديد النظر في العلاقة بين قضايا الوقف الثلاث الواردة في الحديث يتأكد أن الوقف

العلمي أصل وما سواه متفرع عنه، لأن جريان الصدقة على وجهها المطلوب، وصلاح الولد المرغوب إنما يتم بالعلم النافع، فثبت بذلك أن القضية العلمية على رأس أولويات إستثمار الأوقاف المعاصرة.، وحيث أن القصد التبعي للواقف موافق للقصد الأصلي ولا يخالفه كما سبق ذكره، فيكون قصد الواقف التبعي هنا مصلحة أهله وذريته وأقاربه، وهو ما يصطلح عليه بالوقف الذري أو الأهلي، (رحماني ، 2011، ص. 22).

الفرع الثاني: جهة قصد الشارع

لو حاولنا بحث أنواع العلاقات الموجودة في أي وقف، لوجدناها تتكون من واقف وعين موقوفة وموقوف عليهم، والغاية من ذلك سوف يكون أصليا والذي يتمثل في تحقيق رغبات الإنسان الروحية في اكتساب الثواب المتجدِّد، وهذا هدف يسعى إليه عامة الناس بدواعي الفطرة، رغبة في المزيد من التقرب من الله تعالى بأعمال الخير والبر، التي تستمر بدوام أسبابها وأدواتها، ولو بعد موت صاحبها والتبعي كما ذكر سابقا في تحقيق المصلحة للذرية أو الأهل والأقارب، ويمكن أن نحصر هذا النوع من العلاقات في إطار علاقات أركان الوقف، (رحماني، 2011، ص. 23).

وإذا ما أردنا صياغة هذه العلاقات بشكل آخر، من خلال إضفاء الصفة الإقتصادية فتتمثل في علاقة الإستخلاف من حيث الكون(ما سخر لأجل العبادة)، ومستخلف فيه(واقف)، ومال موقوف (عين موقوفة)، ففي ما يخص الكون سيكون القصد الأصلي للمشاريع الوقفية علمية وغيرها، تمكين الإنسان من هذا الكون وتفعيل تسخيره ليقوم بمهمة الاستخلاف المتمثلة بالعبادة والعمارة، مع منع أي ضرر بهذا الكون يمكن أن يخل بتوازناته الكونية أو البيئية، وعبودية الإنسان لله لا تتحقق إلا بشرط الحرية، حرية في إختيار الدين، وحرية الرأي، وحرية في إكتساب المعاش، لأنه إن أستعبد أو ضيق عليه في معاشه فقد سائر حرياته، وإن عاش طفيليا على المجتمع بالكسب الحرام من ظلم وإبتزاز وغش وكسل ودروشة خان قانون العبودية، هنا يتحتم على المشاريع الوقفية أن تتبع من هذه المنطلقات القصدية كي تتمكن من تلبية إحتياجات العبد الضرورية التي تعينه على الطاعة وتحقيق الإلتزامات الآخروية في الوقت نفسه .وتأتي في أولوية هذه الحاجات القضية العلمية التي يتفرع منها تلبية بقية الإحتياجات الضرورية للإنسان، (عثمان، 2011، ص. 04).

وأما ما يتعلق بالمال فإن المقصد الأصلي للوقف هو، بقاء الأموال ودوام الإنتفاع بها والإستفادة منها مدة طويلة، وذلك بإستمرار النفع العائد من المال المحبس فالأجر والثواب مستمر للواقف حياً أو ميتاً، والنفع مستمر للموقوف عليه، والانتفاع منه متجدد على مدى الأزمنة، كما أن في الوقف حماية للمال من التصرف السيء فيه كالإسراف وصرفه في غير ما وضع له، ولا يتحقق هذا المقصد ما لم تراع المتطلبات الإقتصادية في حفظ الأموال وتنميتها، ويراعى الإنتفاع في تلبية الحاجات الضرورية، التي أصبح العلم في مقدمتها، (بيومي، 2011، ص. 29).

على أن المقصد التبعي الكلي للمال فيمكن إجماله في توفير وتلبية حاجيات الكفاية للإنسان، وذلك لتأمين قدرته على الإعمار ضمن إطار العبودية العامة، وفي مقدمتها القدرة العلمية، وحين تدار أموال الوقف ضمن سياج مزاوجة القصد الأصلي والتبعي، وفي سياق القصدين الكبيرين من خلق الكون والإنسان، يكون نظام الوقف وسيلة لإنتاج مادة الحياة، ومدخلا لإعمار الدنيا والآخرة، (العاني، 2016، ص ص 40 – 41).

المطلب الثالث: أسباب قلة تطبيقات الوقف العلمي في العالم العربي

هناك مجموعة من العوامل يمكن إرجاع قلة تطبيقات الوقف العلمي في المجتمع العربي والإسلامي إليها، ومن هذه العوامل:

– ضعف الاهتمام بالثقافة الوقفية عامة والوقف العلمي خاصة، حتى كاد الوقف يكون شيئًا مجهولا عند كثير من الناس.

– ضعف تقدير العرب و لمسلمين للوقف العلمي وأهميته في تنمية العلم والتعليم، ومقدار الأجر المترتب على الوقف، واستمرار ثواب الواقف إلى أن يشاء الله تعالى به.

– ميل المتصدقين إلى الصدقة العاجلة التي لا ترتب عليهم إجراءات وتبعات، لا سيما وأن الإجراءات المتعلقة بالقوانين في كثير من الأحيان تتسم بالطول والمشقة وعدم التيسير، حتى ولو كان المشروع تبرعا.

– صدور قوانين فى بعض الدول بمصادرة الأموال الوقفية، أو بتغيير حجة الواقف وتحويلها إلى خزينة الدولة بدون مسوغ معتبر، أو عدم النص في قوانين الدول على مثل هذه الأوقاف.

– انتشار الأخطاء الشرعية والاجتماعية في بعض الجهات القائمة على إدارة شؤون الأوقاف الإدارية والمالية، وذلك بسبب ضعف الالتزام بالقيم الإيمانية والفقه الإسلام ي، مما أدى إلى إهمال في كثير منها، وإلى إشكال في ثقة الواقفين بهذه الجهات القائمة على الوقف.

– قلة الكوادر الملمة أو المبدعة في استثمار أموال الوقف وتنميتها، والقيام عليها بما يعود على الأوقاف بالنفع والبركة.

– ضعف استثمار الأبحاث والدراسات الوقفية الشرعية والتاريخية والقانونية، مما أدى إلى أن تظل حبيسة الكتابات والنظريات والأمنيات.

– ضعف الإعلام الدعوي المتعلق بالوقف والصدقات، والذي يبين للناس حاجات الجامعات والمعاهد والمدارس، وإمكانية دعمها ودعم طلابها من خلال الأوقاف العلمية، كل ذلك وغيره أدى إلى انحسار التطبيقات الوقفية العلمية، في مشروعات يسيرة ومحصورة في عدد من الأماكن، واتسامها بسمة الفردية في كثير من الأحيان،(الشلتوني، 2011، ص. 8).

المبحث الثاني: أهمية الوقف العلمي ودوره في تطوير الجامعات

في هذا المبحث سنحاول دراسة أهمية الوقف العلمي من زوايا عديدة، أولها أهميته في حياة الناس وما يقدمه من مزايا تسهل حياة الباحثين العلمية وحتى العملية، محددين صيغ الوقف العلمي ودورها في تحقيق التنمية، وكيف يمكن لهذه الصيغ تحقيق المطلوب من هذا الوقف، مع التعريج في الأخير على دور هذا الوقف العلمي في تطوير الجامعات وتقديم نماذج من الدول التي استعملت هذا الوقف، لذا سنقوم في هذا المبحث بدراسة أهمية الوقف العلمي في (المطلب الأول)، أما (المطلب الثاني) فخصصناه لصيغ إنشاء الأوقاف على البحث العلمي، أما (المطلب الثالث) فجاء بعنوان دور الوقف العلمي في تطوير الجامعات.

المطلب الأول: أهمية الوقف العلمي

أدّى نظام الوقف العلمي دوراً عظيماً في تاريخ العالم العربي والإسلامي، وأسهم في النهضة العلمية التي تركت بصماتها على الحضارة الغربية المعاصرة، فقد وظفت الحضارة الإسلامية الأوقاف في مجالات عديدة كان منها التعليم، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية والتربوية كالكتاتيب والمدارس والحلقات العلمية في المساجد والمكتبات ودعم طلاب العلم والعلماء؛ ما دفع إلى الإثراء والشهود الحضاري الإسلامي في شتى العلوم والمعارف، ويمكن القول أن نظام الوقف الإسلامي نهض بالوظائف التي تقوم بها في وقتنا الحاضر وزارات التربية والتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية، وأسهمت الأوقاف في تعزيز استقلال العلماء وضمان الحرية العلمية وتشجيع الإبداع الفكري، ويُعد ذلك من أهم أدوار الأوقاف في الحضارة الإسلامية، ويشهد الجميع على هذا الدور خاصة في تمويل المساجد ودور العبادة بوصفها مؤسسة علمية ودينية مولتها الأوقاف الإسلامية، وضمنت لها الاستمرار والعطاء خلال مسيرتها الضاربة في التاريخ، وكانت مصدراً لاستقلاليتها وصمودها في الحقب الاستعمارية والنظم السياسية التي حاولت التغول على أوقافه، (شريف، 2017، ص. 292).

كما أنّ توظيف الموارد المالية الوقفية في دعم البحوث التطبيقية والدراسات في المجالات المختلفة، يعزز من الاستقلالية والديمومة لما تقوم به الجامعات من الأنشطة البحثية والعلمية والتعليمية لخدمة المجتمع، ويساعد على تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، وتعتمد كبرى الجامعات المرموقة في أمريكا وبريطانيا في الإنفاق على البحوث والتطوير على قطاع الأوقاف، بحيث صارت الأوقاف من أهم الروافد في تمويل التعليم في جامعات رائدة مثل هارفارد ويل وبرينستون وستانفورد وكامبريدج وأكسفورد وأدنبرة وغيرها من الجامعات العالمية في أمريكا الشمالية وأوروبا،(معاشي، 2016، ص. 119).

ورغم هذا الدور للأوقاف في البلدان الغربية فإنّ قطاع التعليم في العالم العربي والإسلامي لم يستفد من الأوقاف بذات الفائدة في أوروبا وأمريكا رغم أن الوقف موجود بصورة واضحة في العالم العربي أكثر منه في العالم الغربي، وهذا ما دفع بعض الجامعات الإسلامية والعربية إلى إحياء دور الأوقاف، وتفعيلها في مجال لتعليم، لا سيما مع وجود علاقة مباشرة بين قيام أوقاف جامعية متطورة وبين جودة الأعمال البحثية والعلمية والابتكارية للجامعات، وهذا ما سعت إليه جامعات السعودية وماليزيا من خلال تقديم

نموذج في هذا المجال يعطي للوقف دوراً مميزاً في جامعات البلدان الإسلامية، ومن أجل تحقيق أهداف عديدة من أهمها تقليل الاعتماد على الدعم المالي الحكومي على الجامعات، واستقطاب العلماء والخبراء المتميزين، ودعم المشروعات العلمية وتطوير البرامج التعليمية، وتحسين خدمات المكتبات والمختبرات العلمية، والارتقاء بنوعية البحوث العلمية وخدمة قضايا المجتمع وتقديم حلول لمشكلاته، (منصوري، محمد، 2017، ص. 120).

ويرتكز الوقف العلمي بهذه الجامعات على خبرة عملية في إدارة الاستثمار الوقفي، وتوجيه مصارفه نحو دعم المشروعات البحثية، وتمويل الدراسات العلمية التطبيقية، والبرامج الخاصة ذات النفع على المجتمع، ومن هذا المنطلق يُمثل الوقف العلمي نموذجاً لمؤسسة وقفية عصرية تستقبل الأوقاف النقدية والعينية والتبرعات، وتدير باحترافية عمليات استثمارها والإنفاق من عوائدها في المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية وفق أولويات الجامعة واحتياجات المجتمع من حولها، واهتمت الكثير من البحوث والدراسات المتعلقة بالأوقاف بالجوانب الشرعية والمسائل الفقهية المتصلة، وأهملت الجوانب الاقتصادية والاستثمارية وذلك على الرغم من كون الأوقاف قطاعاً اقتصادياً ثالثاً، ما يدفع إلى المزيد من البحوث والدراسات في مجال الأوقاف من منظور استثماري، (دلالي، 2017، ص. 145).

المطلب الثاني: صيغ إنشاء الأوقاف على البحث العلمي

يعتبر النهوض بالبحث العلمي من التحديات التي تواجه الدول العربية والإسلامية بشكل عام، وتتعالى الدعوات المطالبة بتفعيل دور الوقف الإسلامي في دعم البحث العلمي، وهناك عديدا من صور الوقف المباشر على البحث العلمي، وهناك عدة صور يمكن أن تكون صيغة ملائمة لإنشاء وقف يستفاد منه أو من ريعه في دعم البحث العلمي، ومن أبرز هذه الأوقاف هو وقف العقار، حيث يعد وقف العقار من الروافد الاقتصادية المهمة على امتداد التاريخ الإسلامي، حتى إن أماكن التعليم والعلاج والإيواء للعجزة والأيتام إنما كانت تستمد قوتها من الأوقاف، وهذا ما يجعل للوقف أهمية كبيرة، من أوضح الصور الوقفية، وأكثرها أمانا وقف العقار كالأراضي، والمزارع، والمباني التجارية والعمائر، ونحوها، وقد نقل غير واحد من أهل العلم الاتفاق على مشروعية وقف العقار للبحث العلمي، ويدل على ذلك نصوص كثيرة منها: وقف عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أرضه بخيبر، ويستفاد من ريع العقار الموقوف لأغراض البحث العلمي في صياغة خطة تشغيلية مثالية لموارد ثابتة، ويمكن مضاعفتها باستثمارها، وبزيادة حجم الوقف، (شريف ، 2017، ص. 293).

أما النوع الثاني فهو وقف المنقول، حيث يشرع وقف المنقول الذي يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، كالأجهزة، والكتب والمذكرات و الرسائل و البحوث ونحوها، ويدل على ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال:"...وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً فقد احتبس أدرعه وأعتده في سبيل الله، وما رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم قال :من احتبس فرسًا في سبيل الله إيمانًا بالله وتصديقًا بوعده, فإن شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة، وجاء

في فتح الباري في هذا الحديث جواز وقف الخيل للمدافعة عن المسلمين، ويستنبط منه جواز وقف غير الخيل من المنقولات من باب أولى،(مصطفى، 1982، ص .319).

أما النوع الأخير فيتمثل في وقف النقود، حيث اختلف الفقهاء في جواز وقف النقود على ثلاثة أقوال، والراجح من هذه الأقوال هو جواز وقف النقود للبحث العلمي، ما دامت تحقق مصلحة شرعية، مثل أن يتم إقراضها للمحتاجين من الباحثين والأساتذة مثلاً، أو أن تستثمر ويصرف ريعها في مصارف الوقف، والمجال رحب في هذا العصر لوقف النقود في المحافظ الاستثمارية وغيرها، وتتولى استثمارها الجهات المالية والاستثمارية المتخصصة في الوقف، مع مراعاة الضوابط الشرعية، وضوابط الاستثمار الآمنة، ومن ثم يستفاد من ريعها في مصارف الوقف، (صالح ، 2018، ص. 90).

المطلب الثالث: دور الوقف العلمي في تطوير الجامعات

على الرغم من السبق الذي حققه العالم العربي في نظام الوقف التعليمي منذ قرون مضت، فإنه لم يستمر طويلاً في دعم التعليم في عالمنا العربي المعاصر، في حين حافظت الدول الغربية على تنمية الأوقاف التعليمية على مر السنين حتى أصبحت جامعاتها تعتمد عليه بشكل أساسي في تمويل وتطوير التعليم، ومن أبرز نماذج الجامعات الوقفية في العالم جامعة هارفارد الأميركية التي تمتلك أكبر حجم أوقاف عالميًا، يصل إلى نحو 36.5 مليار دولار، ورسخت لذلك منذ أن تحولت إلى جامعة تعتمد على الأوقاف في عام 1870، حتى فاق عدد أوقافها 11 ألف وقف حاليًا، وتتفوق بذلك على موازنات بعض الدول العربية المعلنة في عام 2015 مثل تونس (15.96 مليار دولار)، الأردن (11.42 مليار دولار)، السودان (10.13 مليار) دولار، سوريا (9.1 مليار دولار)، (العاني، 2016، ص. 29).

والأوقاف التعليمية عبارة عن مصادر تمويلية خاصة بالجامعات، سواء تم تنميتها داخليًا، أو من خلال هبات من رجال الأعمال والأغنياء والخريجين السابقين، وهو أسلوب تمويلي يضمن لهذه الجامعات الاستمرار والإنتاجية والإبداع، ويرى جون ألفرد، المحاضر بجامعة ستانفورد الأميركية، أن امتلاك الجامعة أو المدرسة أوقافا خاصة بها يمكنها من توفير أجور أفضل للمعلمين لتحفيزهم على الإبداع والعمل بشكل أفضل، وكذلك لدعم الطلبة في بعض الحالات بتقليل المصروفات عليهم، بالإضافة – وهو الأهم من وجهة نظره – إلى توجيه مزيد من الأموال للبحث العلمي والتكنولوجيا وصيانة المباني وتوفير الأجهزة الخاصة بها لتحسين جودة المستوى التعليمي المقدم للطلبة، وأكد ألفرد أن أغلب الجامعات الغربية العريقة عملت منذ قرون وما زالت على دعم الوقف التعليمي، حتى تفوقت وأصبحت أغلبها المكون الرئيسي لأفضل 500 جامعة على مستوى العالم؛ وهكذا ضمنت الاستمرار والاستقرار المالي بشكل عملي وبمخاطر منخفضة جدًا، (تواتي،2011 ، ص. 112).

وفي ذات السياق، نجد أن الولايات المتحدة الأميركية تضم أكبر عدد من الجامعات الوقفية في العالم، حيث يصل حجم الوقف في مؤسسات التعليم العالي الأميركية إلى أكثر من 119 مليار دولار، ويغطي العائد من الأوقاف في مجال التعليم بها ما يقارب ثلث نفقات تشغيل الجامعة، وهو ما يعني

متوسط أكثر من 1.1 مليار دولار لكل جامعة، لذا فإن ما يقرب من 90 في المائة من الجامعات الغربية تعتمد بشكل جزئي أو كلي على أموال الوقف، ففي جامعة كيوتو اليابانية فقط، يصل حجم الوقف إلى 2.1 مليار دولار، بينما يصل وقف الجامعات الكندية إلى 5 مليارات دولار، ويتخطى الوقف في 10 جامعات بريطانية نحو 30 مليار دولار، فالجامعات الوقفية في الولايات المتحدة الأميركية رسخت علاقة وطيدة بين ثقافة التبرع من ناحية، والميادين الأكاديمية وبرامج البحث العلمي من ناحية أخرى، بحيث لا يمكن تصور البنية التحتية العلمية في الولايات المتحدة الأميركية من دون الوقف، (الصلاحات، 2004، ص. 55).

فهذا الأسلوب يقلل من مخاطر الاعتماد على التمويل الحكومي الذي يتسم بعدم الثبات ويعتمد في حجمه على الموارد المتاحة وتغير الأولويات من سنة إلى أخرى، وخصوصًا في دول تعتمد اقتصادياتها على موارد أولية متذبذبة الأسعار والطلب كالمواد الخام،وعلى الجانب الآخر في العالم العربي، نجد أن أغلب جامعاته العامة تعتمد بشكل شبه كلي على الموازنات الحكومية، بينما نماذج الجامعات المستندة على أوقاف قليلة بشكل عام، وفي حال تواجدها لا تتوافر بيانات متاحة عن حجم أوقافها على وجه الدقة، وذلك رغم سبق النظام التعليمي العربي في مجال الوقف العلمي قديما،(طارق ، 2006 ، ص. 155).

ففي أوائل القرن الأول الهجري كان هناك الكثير من الكتاتيب الوقفية التي تعلم الأطفال وتساعد بعضهم في تحمل تكاليف الإعاشة والمبيت والتنقل من أجل الدراسة، بجانب نفقات التعليم والمعلمين، وتطورت الأوقاف التعليمية على مر الزمن وساهمت في دفع عجلة التقدم العلمي في عصر النهضة العلمية في العالم العربي في ذلك الوقت، حتى صار عدد المدارس الوقفية في بغداد في القرن السادس الهجري 300 مدرسة، وفي دمشق 20 مدرسة، وفي القرن التاسع الهجري بلغ عدد المدارس في القاهرة 63 مدرسة، أما في صقلية الإسلامية (آنذاك)، فبلغ عدد المدارس الوقفية 300 مدرسة تتكفل بنفقات الإعاشة للطلاب المحليين والأجانب وتطوير البحث العلمي، حتى صارت جامعات العالم الإسلامي، وبخاصة الأندلس قبلة لطالبي العلم في العالم حينئذ، وازدهرت أيضا الجامعات الوقفية في العالم العربي، كجامعة القرويين في المغرب التي تعتبر من أوائل الجامعات الوقفية في العالم وتأسست بالكامل من التبرعات، وجامعة الأزهر في مصر التي يقدر حجم أوقافها حاليًا بملايين الدولارات، وكذلك جامعة الزيتونة في تونس، (العاني، 2016، ص.33).

وتأتي جامعة الملك سعود في السعودية في مقدمة النماذج العربية الوقفية الناجحة في الوقت الراهن، والتي يقدر حجم أوقافها بملايين الدولارات في شكل مجمعات صناعية، وفنادق استثمارية بمشاركة من شركات القطاع الخاص، إضافة إلى وجود عدد كبير من كراسي البحث العلمي الممولة من القطاع الخاص أو من بعض الشخصيات العامة والدارسين القدامى، ولكن بشكل عام، فإن حجم الأوقاف الحالي

للجامعات العربية قد تقلص بشكل كبير، ولم يعد له دور يذكر في دعم العملية التعليمية، وأصبحت النماذج المعتمدة على الوقف قليلة، ولا تتوافر عنها بيانات منشورة تفيد الباحثين وصانعي السياسات .

خاتمة:

لقد كان الوقف وما يزال من أهم النظم الأولى في الشريعة الإسلامية، فقد ساهم بجلاء في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشكّل من خلال خصائصه، ومرونة أحكامه حقلا خصبا للإبداع الإنساني في مجال توفير المنافع والخدمات والأعمال الخيرية، بل كان ممولا هاما للحضارة الإسلامية ومقوم من مقوماتها، خاصة الوقف العلمي، ومن النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة:

– تمكن الوقف العلمي من بناء نظم إدارية مبتكرة في طريقة إدارة الأوقاف تماثل عمل الشركات المساهمة في القطاع الخاص، وذلك من خلال جمعية عمومية تضم جميع الواقفين الكبار المهتمين بالحث العلمي.

– وجود نماذج حقيقية للوقف العلمي في السعودية و ماليزيا تدار بشكل رائع يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به.

– غياب الأعراف والتشريعات القانونية الجدية التي تسهل من الوقف العلمي وتحميه وتسعى لتطويره بما يخدم البحث العلمي وفقط.

أما :التوصيات

–أهمية اعتبار الوقف من المصادر المهمة لتمويل التعليم في البلدان الإسلامية، والاستفادة من التجارب الناجحة حيث تشكل عوائد استثمار الأوقاف جزءاً كبيراً من مصادر تمويل النفقات التشغيلية أو الجارية للجامعات.

–أن يعتبر الوقف العلمي مدخلاً لتعزيز الاستقلالية المالية والإدارية للجامعات العربية، وتقليل الأعباء على الميزانية العامة وميزانية الجامعة أيضاً، حيث يكتنف الاعتماد على ميزانية الدولة تقلبات قد لا تضمن للجامعة الاستقرار المالي الذي يساعدها على التنافسية على المستوى العالمي أو المستوى المحلي،

–أن يوظف الوقف لتمويل واستدامة الموارد المالية اللازمة لدعم البحوث والتطوير في الجامعات، ويعد أداة لتحفيز الإبداع والتميز في العلمي.

–أن ينظر إلى الأوقاف كمظلة لتوفير الحماية ضد الأزمات المالية في الاقتصادات الوطنية للبلدان الإسلامية، وخصوصاً لحماية المشروعات التعليمية ومجالات البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات خدمة للمجتمع وتحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

–أن تؤسس الأوقاف في الجامعات وغيرها باحترافية، وتُدار أصولها على أسس اقتصادية واستثمارية جيدة، وذلك من أجل أكبر منفعة ممكنة من الوقف بالنسبة للواقف والموقوف عليه، ويؤدي ذلك إلى دوام الوقف واستمراره، ومن ثمَّ دوام تحقيق الهدف منه بالنسبة للواقف والموقوف عليه.

-ضرورة قيام الجامعات على تنمية هذه الأوقاف من خلال الهبات والتبرعات التي تحصل عليها نتيجة جهود حملاتها المستمرة والموجهة إلى الخريجين والمنتسبين إليها من الطلاب والأساتذة والعاملين فيها، وإلى الشركات التجارية والمؤسسات الخيرية.

-أن تدرك الجامعات في البلدان العربية والإسلامية أهمية الأوقاف وتقوم بتفعيل دورها في توفير موارد مالية كبيرة لدعم أنشطة البحوث والتطوير وخدمة المجتمع.

قائمة المراجع:

- الخويطر، خالد. (2011). الوقف كوسيلة لدعم التعليم. رؤية مستقبلية أبحاث ندوة. ماذا يريد المجتمع من التربويين؟، وماذا يريد التربويون من المجتمع. تنظيم وزارة المعارف. مجلة الواحة،(العدد 60). السنة. الرياض.

- الشلتوني، أنور، محمد. (2011). التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة. مقدم لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية والمنعقد في 09 و 10 ماي 2011. كلية الشريعة، جامعة الشارقة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة. الإمارات العربية المتحدة.

- الصلاحات، سامي.(2004). دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية. بحث منشور في مجلة اتحاد الجامعات الإسلامية، أسيسكو. الرباط. المغرب.

- العاني، أسامة، عبد المجيد.(2016). دور الوقف في تمويل البحث العلمي. جامعة مجلة بيت المشورة. مجلة دولية محكمة في الإقتصاد و الصيرفة الإسلامية. (العدد 5). قطر .

- بيومي، غانم.(2011). تحولات العلاقة بين الأوقاف والتعليم العالي في مصر الحديثة. مجلة الأوقاف. (العدد 20) .الأمانة العامة للأوقاف. الكويت.

- تواتي، خالد. (2017). الوقف العلمي من منظور الفقهي والبعد المقاصدي. ملتقى الوقف العلمي ودوره في الحياة المعاصرة. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر.

- دلالي، الجيلالي.(2017). دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية. قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية . الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. المجلد 9.(العدد 17) . جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.

- دلالي، الجيلالي، وعماري، براهيم. (2016). تصور مقترح لتطوير التعليم عن طريق الوقف العلمي من وحي التجربتين الإسلامية والغربية. مجلة المعيار. المجلد 7.(العدد 16). المركز الجامعي لتيسمسيلت .

– رحماني، إبراهيم.(2011). الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة. مقدم لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية والمنعقد في 09 و 10 ماي 2011. كلية الشريعة. جامعة الشارقة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة. الإمارات العربية المتحدة.

– شريف، بشير، الشريف. (2017). تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية .(العدد 11). المركز الجامعي لتامنغست . الجزائر.

– صالح، نسرين.(2018). إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. مجلد7 عدد 5. سلطنة عمان.

– طارق، عبد الرؤوف، محمد ،عامر.(2006). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الإتجاهات المعاصرة. أبحاث الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات. دراسة حالة الجزائر والدول النامية. ،جامعة محمد خيضر بسكرة . الجزائر.

– عبد رب الرسول، محمد، رمضان .(2005) . دور الأوقاف في دعم الأزهر، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر.(العدد 27). الجزء الأول.

– عبيد، حياة. (2018). آليات تفعيل وقف الكتب والمكتبات على الجامعات الجزائرية وأثرها العلمي. مجلة الدراسات الفقهية والقضائية. المجلد 3 .(العدد 1). جامعة الوادي. الجزائر.

– عثمان، جمعة، ضميرية. (2011). استثمار أمال الوقف على التعليم وأساليب إدارتها. مقدم لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية . كلية الشريعة. جامعة الشارقة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة. الإمارات العربية المتحدة.

– قداوي، عبد القادر. (2017). مقترح إنشاء صناديق الوقف في الجامعات الجزائرية. مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة. المجلد الثاني. العدد الثالث. جامعة المسيلة. الجزائر.

– لعور، مريم.(2017). الوقف العلمي في المنظور الفقهي و البعد المقاصدي. ملتقى الوقف العلمي ودوره في الحياة المعاصرة. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر.

– محارب، عبد العزيز، قاسم.(2011). الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة، بناء حضارة. دون طبعة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر.

– مصطفى، شلبي. (1982). أحكام الوصايا والأوقاف الطبعة الرابعة .الدار الجامعية للطباعة والنشر.، بيروت.

– منصوري، كمال.(2014). الوقف المؤقّت لتفعيل دور الشباب الجامعي في مجالات الخدمات التّطوّعية في الحج والعمرة . مجلة أوقاف، دورية نصف سنوية تصدر عن إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف. دولة الكويت.(العدد 26).السنة الرابعة عشر.

- منصوري، محمد. (2017). الوقف العلمي وأهميته في التنمية الفكرية. ملتقى الوقف العلمي ودوره في الحياة المعاصرة. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر.
- معاشي، عبد الرحمن .(2016). الاجتهاد المقاصدي في نوازل الوقف .الوقف العلمي نموذجاً. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . مجلد 30 .(العدد02). جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.